

الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العراقية واثره على دورها
المجتمعي للمدة (١٩٢١-٢٠٠٣)



The social and economic reality of Iraqi women and its
impact on their societal role for the period (1921-2003)

اسم الباحث: أ.د. عمار سعدون سلمان، الباحثة: سجي احمد قاسم
جهة الإنتساب: الجامعة المستنصرية - كلية العلوم السياسية

Author's name: Assist Prof.Dr Ammar Saadoun Salman, Saja Ahmed Qasim

Affiliation: Al-Mustansiriya University/College of Political Sciences

E-mail: ammartt@uomustansiriyah.edu.iq, saja09323@gamil.com

نوع العمل العلمي: بحث
مجال العمل: علوم سياسية - قانون دولي
discipline: Political science, international law

Doi. <https://doi.org/10.61279/0mnksv66>

رقم العدد وتاريخه: العدد الثالث والعشرين - كانون الثاني - ٢٠٢٤
Issue No. & date: Issue 23 - Jan. 2024
تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٩/١
Received: 1/9/2023
تاريخ القبول: ٢٠٢٣/١٠/١٥
Acceptance date: 15/10/2023
تاريخ النشر: ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٤
Published Online: 25 Jan 2024

© Printing rights are reserved to the Journal
of the College of Law and Political Science at
Aliraqia University

Intellectual property rights are reserved to the
author

Copyright reserved to the publisher (College of
Law and Political Science - Aliraqia University)

Attribution – NonCommercial - NoDerivs 4.0
International

For more information, please review the rights
and license

© حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون
والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

حقوق النشر محفوظة للنشر (كلية القانون والعلوم
السياسية - الجامعة العراقية)

نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤.٠ دولي

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الحقوق والترخيص



CC BY-NC-ND 4.0 DEED



تاريخ الاستلام ٩/١ تاريخ القبول ١٠/١٥
تاريخ النشر ٢٠٢٤/١/٢٥

**الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العراقية واثره
على دورها المجتمعي للمدة (١٩٢١ - ٢٠٠٣)
The social and economic reality of Iraqi women and its
impact on their societal role for the period (1921-2003)**

أ.د. عمار سعدون سلمان

الباحثة: سجي احمد قاسم

الجامعة المستنصرية - كلية العلوم السياسية

Assist Prof.Dr Ammar Saadoun Salman

Saja Ahmed Qasim

Al-Mustansiriya University/College of Political Sciences

ammartt@uomustansiriyah.edu.iq

saja@09323gamil.com



المستخلص

يهدف البحث الى دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في العراق للمدة ١٩٢١-٢٠٠٣ في ظل التحولات السياسية التي رافقت النظام السياسي العراقي ، كما يهدف البحث الى دراسة الى اي مدى ساهمت التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من الحد من مشاركة المرأة في العمل السياسي. وتعد المشاركة السياسية للمرأة دليل على وعي المجتمع لذاته وحضارته فالمشاركة السياسية ظاهرة حضارية كما هي ظاهرة سياسية، وحينما يصل المجتمع الى مرحلة معينة من الرقي والتقدم فأن مسألة المشاركة السياسية للمرأة تصبح من قضايا الاساسية. ويستخلص البحث ان ظاهرة محدودية المشاركة السياسية للمرأة العراقية ومدى تأثير العامل الاجتماعي والاقتصادي في مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العراق هي محصلة العديد من العوامل المتفاعلة والمتداخلة على الصعيد المجتمعي العام سواء كانت سياسية او اقتصادية او اجتماعية .

الكلمات المفتاحية : الواقع الاجتماعي، الواقع الاقتصادي، المرأة، الدور، العراق.

Abstract

The research aims to study the social and economic reality of women in Iraq for the period 2003-1921 in light of the political transformations that accompanied the Iraqi political system .The research also aims to study the extent to which political, social and economic challenges have contributed to limiting women's participation in political work .Women's political participation is evidence of society's awareness of itself and its civilization .Political participation is a cultural phenomenon as well as a political phenomenon .When society reaches a certain stage of sophistication and progress ,the issue of women's political participation becomes one of its fundamental issues .The research concludes that the phenomenon of limited political participation of Iraqi women and the extent of the influence of the social and economic factor on women's participation in political life in Iraq is the result of many interacting and overlapping factors at the general societal level ,whether political ,economic or social.

Keywords: social reality, economic reality, women, ethnic groups, Iraq



مقدمة:

تأسست الدولة العراقية منذ عام ١٩٢١م بنظام ملكي ثم انقلب الى نظام جمهوري في ١٤ تموز ١٩٥٨م، إلا أن نظام الحكم اتخذ شكلاً فردياً دكتاتورياً منذ عام ١٩٧٩م ولغاية عام ٢٠٠٣، وهذا لا يعني ان نظام الحكم كان ديمقراطياً قبل عام ١٩٧٩م، فقد اختلفت درجة مشاركة المرأة السياسية في كل حقبة حسب طبيعة النظام السياسي، والتشريعات والقوانين التي نظمت الحياة السياسية آنذاك، ومن اجل رصد اوضاع المرأة العراقية ودورها في الحياة السياسية والبرلمانية في تلك الحقبة الزمنية من تاريخ الدولة العراقية، وعليه تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين، يتضمن المبحث الاول للواقع الاجتماعي للمرأة العراقية من عام ١٩٢١-٢٠٠٣، في حين تضمن المبحث الثاني على الواقع الاقتصادي للمرأة العراقية من عام ١٩٢١-٢٠٠٣.

أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث في امدى تأثير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العراقية للمدة من ١٩٢١-٢٠٠٣ في مشاركتها السياسية، اذ تعد المرأة كونها مظهراً من مظاهر الديمقراطية المعاصرة، ومقوماً ضرورياً لها والتي تتحدث بمجموعة من الحقوق والحريات المتمثلة بحرية الفكر والرأي وتشكيل الاحزاب والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بمصيرهم، إضافة الى حق التعليم والعمل والمساواة وحق اختيار الحكام ومراقبتهم.

ومن هنا تتأق أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل خاص في الواقع العراقي المعاصر في أنها تريد بناء تجربة عصرية متقدمة خاصة بها قائمة على اساس التماسك الاجتماعي، وبناء أجيال ينتظرها مستقبل زاهر والذي لا بد أن يعطي للمرأة دورها داخل المجتمع والحياة السياسية بجانب الرجل.

اهداف البحث:

يهدف البحث الى توضيح الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العراقية من عام ١٩٢١ ولغاية ٢٠٠٣. وكذلك ما مدى تأثير الواقع الاجتماعي والاقتصادي في مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العراق للمدة من ١٩٢١-٢٠٠٣م.

إشكالية البحث:-

ما الجذور التاريخية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية في العراق؟
وما واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة بين الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في العراق من عام ١٩٢١-٢٠٠٣ ومدى تأثيره على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في العراق في مشاركتها في الحياة السياسية.

منهجية البحث:

استخدمت هذه الدراسة عدة مناهج بغية التطرق والإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع مثل المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي.

هيكلية البحث :

انتظم البحث في مبحثين فضلا عن المقدمة والخاتمة ، فقد تضمن المبحث الاول، الواقع الاجتماعي للمرأة في العراق للمدة ما بين ١٩٢١-٢٠٠٣، فيما تضمن المبحث الثاني، الواقع الاقتصادي للمرأة في العراق للمدة ما بين ١٩٢١-٢٠٠٣

المبحث الاول

الواقع الاجتماعي للمرأة في العراق قبل عام ٢٠٠٣

يعد الواقع الاجتماعي للمرأة العراقية كان له تأثير كبير على المشاركة السياسية للمرأة، إذ أن هذا الواقع هو الذي يؤسس نظرة المجتمع للمرأة، وأن وضع المرأة ودورها يختلف باختلاف البناء الاجتماعي الذي تعيش فيه المرأة في تلك الفترة، وكذلك هو يختلف من مكان الى آخر ومن وقت الى آخر، وكذلك بتأثير هذا الواقع بصورة لا سيما بالثقافة، فهذه الأخيرة هي المحك الرئيس في تكوين الشخصية وهي بالتالي نتاج لأساليب التنشئة الاجتماعية السياسية.

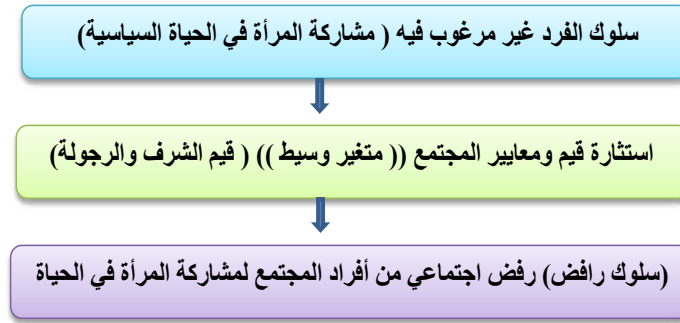
وعليه تم تقسيم هذا المبحث في مطلبين، المطلب الأول القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في العراق، اما المطلب الثاني التنشئة الاجتماعية السياسية و المرأة والتنظيمات الاجتماعية.

المطلب الأول: القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية

عانت المرأة العراقية من الواقع الاجتماعي للفترة ما قبل عام ٢٠٠٣، من التهميش المقصود وعدم اعطائها الدور الذي تستحقه في حياة المجتمع، بسبب تأثير النظرة التقليدية البدوية وهيمنة الرجل المطلقة، إذ أن لكل مجتمع قيمه ومعايير التي تتوقف على أوضاعه وأحواله، وفي المجتمع العراقي تعد القيم الحضارية والمعايير الاجتماعية المتعلقة بجعل المرأة معزولة ومقيدة الحركة، الى جانب سيطرة الرجل بمثابة السمات المميزة لثقافة الفرد (صندوق الامم المتحدة الانمائي ٥٨، ٢٠٠٠)، وعادة تقبل الشعوب معتقداتها المتوارثة بخيرها وشرها على أساس أنها حقائق وبيدهيات، وهذه المعتقدات قد تشمل نواحي أخلاقية واجتماعية، كانت في وقت ما مثار جدل، ثم انتهت الى الصورة التي قبلها المجتمع (صندوق الامم المتحدة الانمائي ٢٠٠٠، ٦٠)، إذ إن الاطار الثقافي السائد في أي مجتمع يشكل القاعدة الاساسية التي تنبثق منها القيم والاتجاهات والتقاليد، وتحدد هذه العناصر الثقافية معايير المجتمع وادوار الفرد بما فيها الادوار النوعية، أي أدوار النساء والرجال، فالمجتمع العراقي بكل أتماطه المختلفة ما زال محكوماً بقيود من القيم الثقافية والاعراف والتقاليد التي توارثت عبر الاجيال مكونة لديهم هوية ثقافية، مازالت فاعلة ومسيطرة في تحديد العلاقة بين الجنسين، وطبيعة تقسيم العمل واذا كانت المرأة بوصفها قيمة اساسية عالية في المجتمع وكونها رمزاً للشرف، هذا يعني إعلاء لمكانتها وقيمتها من جهة وتعدد وسائل حمايتها من جهة أخرى للحفاظ عليها مثل عزلها عن مجتمع الرجال ومنعها من الخروج الى العمل من جهة أخرى (الرميحي ٢٠٠٧، ٢٤)، فقد كانت تنظر المرأة الى الرجل نظرة العبد لسيدته والمملوك لمملوكه، وكذلك

فان واقع المرأة في تلك الفترة هو الاختلاف الواضح في مستوى حرية المرأة بين الريف والمدينة (حسين ٢٠١٥ ، ٣٦٥)، فإن العنصر السلوكي للأفراد يظهر من خلال الحقيقة التي تؤكد أن القيم هي عبارة عن متغيرات وسطية تحفز على إتيان سلوك معين حينما يتم تحريكها، وهذا ما ينطبق على مشاركة المرأة في الحياة السياسية التي تثير لدى الافراد في المجتمع قيم المساواة والشرف والرجولة والمرأة عندما تحتل موقعاً خصصه المجتمع بكل معايير من عادات وتقاليد ومعتقدات للرجل، تلك التي تقابل بالرفض الاجتماعي والنقد (عبد الكريم ٢٠١٢ ، ٢٢)، وكما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (١): العادات والتقاليد



الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على المصدر :- هدى محمد مثنى، المشاركة السياسية للمرأة في العراق، ص ٩٩.

وهذا ما يؤكد أن العادات والتقاليد هي التي تضع المرأة في صورة ثابتة لا يمكن تحريكها إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة يستطيع معها المجتمع أن يتقبل الصورة الحديثة للمرأة، وبالتالي تنتهي حالة الرفض الاجتماعي لهذه الصورة الجديدة.

إن النشاطات النسوية التي بدأت في العراق مع ثلاثينيات القرن العشرين جاءت متأثرة نتيجة إتصال المرأة مع مثيلاتها في الدول الاخرى، إذ استطاعت المرأة تحريك الكثير من العادات والتقاليد التي ضيقت الخناق عليها (عبد الله ٢٠١٥ ، ٢٣٥)، فضلا عن أن معالم الحضارة الحديثة قد بدأت تظهر في المدينة أكثر من المجتمع الريفي وهي تتمثل في ناحيتين:

إحدهما : هو نفوذ المدينة.

والأخرى: ظهور فئة المعلمين والمثقفين (الوردى ٢٠٠٩ ، ٢٨٧).

وبالتالي فان تلك المرحلة من أن المرأة بدأت تنتمي الى النوادي الثقافية والإسهام في المؤتمرات النسوية، اذ ساهمت المرأة في العراق في مؤتمر المرأة العربية الثالث في العام (١٩٣٢)، وهو أول مؤتمر

للمرأة في تاريخ العراق حيث شكل بداية لتطور المرأة في المجتمع في ذلك التاريخ (البياقي ٢٠٠٧ ، ٥).

اما في بداية الستينيات فقد شهد المجتمع العراقي تطوراً واضحاً من الناحية السياسية والثقافية والتعليمية والمهنية والاجتماعية للمرأة، من ازدياد عدد المتعلمين في المدارس، فمثلاً كان عدد تلاميذ المدارس الابتدائية في الفترة بين (١٩٢٠ - ١٩٢١) حوالي ثمانية الاف تلميذ، ثم اصبح عددهم في عام (١٩٦٣ - ١٩٦٤) أكثر من مليون تلميذ (الوردی ٢٠٠٩ ، ٢٨٧) .

أما في السبعينيات من القرن نفسه، فإن التطور الذي أحرزته المرأة في المجال السياسي كان بسبب سياسة حزب البعث الحاكم، فهو الذي جعل عملية بناء المجتمع العراقي الجديد تبدأ من الانسان العراقي الذي عاش الحرمان والفقر والجهل، وتوفير فرصة التعليم لكل مواطن، لأن ذلك يخلق منه مواطناً قادراً على بناء وطنه (زيا ٢٠١٣ ، ١٤٤)، ومن اجل ذلك أصدرت الحكومة جملة من القوانين اللا سيما بالتعليم، وقد استهدفت القضاء على الامية ومنها قانون محو الامية لسنة ١٩٧١، والقرار (١٠٢) لسنة ١٩٧٤ الذي يخص مجانية التعليم، فضلاً عن القرار (١١٨) لسنة ١٩٧٦ الخاص بالتعليم الالزامي، فضلاً قرار تنفيذ الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية لعام ١٩٧٨ للفئة العمرية من (١٥-٤٥) والتي استهدفت المرأة بالذات (البير ٢٠٠٦ ، ١٨).

أما في فترة الثمانينيات وخلال فترة الحرب العراقية الايرانية، وما تلاها خلال فترة حرب الخليج عام ١٩٩١ وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق، شهد مجال التعليم تراجعاً واضحاً وذلك نتيجة تعطيل برامج محو الامية وخططه، ومن جانب آخر تقليص الانفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم وغيرها لصالح الانفاق العسكري، فبدأت تتراجع مستويات التعليم فقد أشارت الموازنة العامة للتعليم العالي الى أن جزءاً كبيراً من الميزانية الجارية خلال عقد التسعينيات، تذهب الى الرواتب والأجور على حساب بقية الفصول التشغيلية للموازنة المالية التي تشكل حجر الزاوية في تهيئة وإدامة مستلزمات العملية التعليمية والتربوية (الملاح ومجذوب ٢٠٠٠، ٦٨)، وذلك بموجب قرار صادر من (مجلس قيادة الثورة (المنحل) في (٢١) أب ١٩٩٦)، حيث أدركت الدولة أهمية التعليم الخاص الى جانب التعليم العام (الملاح ومجذوب ٢٠٠٠ ، ٧٠).

وعليه فإن القيم والعادات الاجتماعية تتصل اتصالاً وثيقاً بالمجتمع وبالعادات والتقاليد، وأن وجودها في المجتمع لا يعيب على المرأة ممارسة حقوق مماثلة لحقوق الرجل، وإذا ما تمكنت المرأة من استغلال الفرص من أجل إثبات وجودها في كافة المجالات ومنها المجال السياسي، فإن ذلك لا يعيق تقدم المجتمع بل العكس سوف يساهم بتطويره نحو الافضل، ذلك لان المرأة تشكل نصف المجتمع عن أن ممارسة المرأة

حقوقها سوف يؤدي الى تغيير في بعض هذه العادات والتقاليد في زمن كان من غير الممكن تغييرها.

المطلب الثاني : التنشئة الاجتماعية السياسية و المرأة والتنظيمات الاجتماعية

الفرع الاول : التنشئة الاجتماعية السياسية:

لقد اكدت نظريات التنشئة الاجتماعية السياسية من أن الأسرة هي الخلية الأولى التي تشكل افراط سلوك الفرد وقيمه ودوره في المجتمع عن طريق التربية والتثقيف (العباسي ٢٠١٨ ، ١٦٨)، وأن من بين أهم الامور التي يتعلمها الفرد خلال عملية التنشئة هي القيام بأدوار معينة محددة، وأهمها ذلك الدور الذي يحدده جنسه (ذكراً أو أنثى)، وبسبب الأوضاع الاجتماعية يكون للذكر ثقافة غير ثقافة الانثى، إذ أن معتقدات الوالدين وثقافة الجنس من حيث هو مذكر أو مؤنث تؤدي دورها بالاتحاء والتوجيه بما هو مناسب أو غير مناسب لكلا الجنسين، فيما يتعلق بالأخلاق والسلوك والاهتمامات والمركز والقيمة، إذ أن هذه المؤثرات هي التي تعمل على توجيه تفكير سلوك الفرد بما يتفق والمتطلبات المفروضة على جنسيهما (الوردى ٢٠١١ ، ١٦٠). وبما إن المجتمع العراقي هو جزء من المجتمع الشرقي الذي تكون أهم مميزاته وجود السلطة الأبوية، فقد تغلب على بنية العلاقات الاسرية مظاهر السلطة الأبوية، التي تؤدي الى ظهور هيمنة مزدوجة، متمثلة بسلطة الاب على أفراد أسرته، وسيادة الذكر على الأنثى، من حيث المكانة وتقسيم الادوار داخل الاسرة (عليان ٢٠١٩ ، ٥٠).

فإن التنشئة الاسرية المستمدة من البنية الاجتماعية والقبلية والثقافة العشائرية وموروثها في المجتمع العراقي، قد عانت منه المرأة العراقية ولعقود طويلة، من جميع أشكال الظلم الاجتماعي والتهميش والاضطهاد والتمييز العنصري والطبقي مما هيأها نفسياً واجتماعياً لقبول التعايش والخضوع لكثير من أشكال وأوجه الابتزاز الاجتماعي (الذكوري)، وقد تحولت تلك الى حالات نفسية عقدية، وعقائدية في اللاوعي الجمعي الثقافي والنفسي للمرأة مما جعلها غير مهياة للخروج عليها والتعامل معها كمسلمات اجتماعية من الناحية الاخلاقية والعقائدية والدينية، أو مجرد التفكير بكسر قيودها إلا بصعوبة وفي حالات اجتماعية (ثقافية - أسرية) قليلة نسبياً قياساً الى عدد النساء في تركيبة المجتمع العراقي (البدري ٢٠٠٥ ، ٢٠).

اذ يرى الدكتور (علي الوردى) أن المرأة بوجه عام تعاني التناثر (الوردى ٢٠١١ ، ١٧١) الاجتماعي أكثر مما يعانيه الرجل، إذ أن القيم الاجتماعية التي تحيط بالمرأة هي أكثر تشدداً وصرامة من القيم المحيطة بالرجل، وعلى الرغم من أن المرأة العراقية تغير وضعها تدريجياً منذ بداية تشكيل الدولة العراقية عقب الحرب العالمية الأولى ، فقد

بدأت تدخل المدارس وتتعلم ودخلت مجال الوظيفة والعمل خارج البيت، إلا أن المشكلة أن هذا التغيير الكبير لم يصحبه تغير في القيم والتقاليد التي تخص المرأة، إذ أن من طبيعة التغير الاجتماعي أنه لا يحدث على وتيرة واحدة في جميع نواحي المجتمع، ففي بعض نواحي المجتمع يكون التغير كالملابس والمساكن والمهن ووسائل التعليم والثقافة، في حين يكون التغير بطيئاً في النواحي الأخرى كالعادات والمعتقدات والقيم والتقاليد، وهذا يؤدي الى التنازع الاجتماعي، أي أن المرأة العراقية بعد أن تعلمت وخرجت من البيت صارت تطمح أن تكون في مثل المرأة الغربية في تحررها، ولكن القيم الصارمة التي كانت سائدة في الماضي لم تخفف في وقت واحد، ومازال الكثير من الناس يتمسكون بها (الوردي ٢٠١١، ١٧٣).

وبالرغم من تمكن المرأة من الاشتراك في اتخاذ بعض القرارات المهمة في حياتها مثل التعليم، إلا أنه مازالت القيم المتعلقة بالمرأة والمتمثلة بمضامين الشرف والسمعة تؤدي دوراً مهماً في تقرير سلطة الأب والابن والزواج على المرأة حفاظاً على شرف الأسرة وسمعتها، وبالتالي يؤدي الى تهميش دورها في الأسرة وتحديد مجال تعليمها ومكان عملها ونوعه عملها خارج المنزل، وعليه فإن أية عملية تحديث تتحول الى آلية للمحافظة على الواقع القائم بدلاً من تغييره ويبقى هذا التغير يمس المظهر الخارجي من البيئة الاجتماعية، من دون أن يمس الأصل أو الجوهر (العباسي ٢٠١٨، ١٧٠).

وبالتالي إن التنشئة الاجتماعية هي التي تشكل نظرة المجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية ومقدرتها على صنع القرار والتأثير في الآخرين، ويحدد للأثنى مقدار القوة المتاحة لها اكتسابها ومن ثم ممارستها، وتنعكس هذه التنشئة ليس على نظرة المجتمع للمرأة فقط وإنما في نظرة المرأة نفسها الى ذاتها بشكل يؤدي الى التقليل من اندفاعها نحو المشاركة في الحياة السياسية، وأحياناً اقتصر هذا الدور على حدود الانتخابات من دون أن يمتد ليشمل مشاركة المرأة الفعلية في صنع القرار .

الفرع الثاني: المرأة والتنظيمات الاجتماعية

بدأت الحركة النسوية العراقية النشاط الاجتماعي العلني من خلال مجموعة من النساء المتعلقات من الطبقة الارستقراطية في تأسيس أول نادي نسوي أطلق عليه أسم نادي النهضة النسائية) عام ١٩٣٢، وكان من بين المشاركات (أسماء الزهاوي ويوليتا حسون، وعقيلات كل من عبد الرحمن الحيدري ونوري السعيد و جعفر العسكري)، وقد شكل هذه النادي تحولاً نوعياً في توجيهات المرأة العراقية (ناجي ، ٦٦)، وكانت الغاية من تأسيس النادي هو إشعار المرأة بهويتها الحقيقية وتعريفها بمكانتها السامية،

والاندفاع نحو إصلاح أحوالها الثقافية والاجتماعية لرفع مستوى المرأة العراقية وضمان حقوقها (زويني والشمري ، ٦).

وفي مطلع الاربعينيات دخلت المرأة العراقية الحياة السياسية، حيث تم تأسيس اللجنة النسائية- لمكافحة الفاشية وكانت تضم بين صفوفها الطبقة الواعية من المثقفات، ومن ثم تم استبدال أسم الجمعية الى اسم الرابطة النسائية واصدرت في عام ١٩٤٧ مجلة بأسم (تحرير المرأة)، إلا أنها أغلقت بعد صدور عديد منها فقط (وردة ٢٠٠٨)، ومن ثم توالى بعد ذلك إنشاء المنظمات والجمعيات ذات الطابع الوطني والاجتماعي مثل جمعية الهلال الاحمر وجمعية الام والطفل والاتحاد النسائي، وقد ساهمت في كثير من المؤتمرات النسوية والانسانية داخل العراق وخارجه (زويني والشمري ، ٧).

إن الطابع الذي كانت عليه تلك التنظيمات والجمعيات هو طابع إنساني واجتماعي بحث في اغلب الأحيان، فضلاً عن أن تأسيس تلك الجمعيات كان محصوراً فقط في إطار الطبقة الارستقراطية فقط، وذلك لأن غالبية النساء خلال تلك الفترات كن نساء من الطبقة الفقيرة.

وبعد وصول نظام (حزب البعث المنحل الى السلطة عمل على تسخير كل ما يملك من إمكانيات في سبيل البقاء في السلطة، حيث عمل تأسيس (الاتحاد العام لنساء العراق بموجب قرار رقم (١٣٩) لسنة (١٩٧٢) أن حيث نصت المادة (٢/ ب) منه على «الاتحاد» مؤسسة اجتماعية ديمقراطية تقدمية تمثل شباب العراق كافة دون تفريق بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو الدين» (زويني والشمري ، ٩).

ونتيجة لانعدام التعددية الحزبية داخل النظام العراقي والسماح للمؤسسات أو التنظيمات العمل، شكل هذا الاتحاد المتنفس الوحيد للحركة النسوية العراقية، وقد كان للاتحاد نشاط واسع داخل المجتمع العراقي ففي عام ١٩٩٠ وصل عدد المنتسبات الى أكثر من (٣٠٠٠٠٠ امرأة) ثلاثمائة الف امرأة في اكثر من ٢١ فرع من عموم محافظات العراق (Wilson, ٢٠٠٣، ٢٠٠٣)، إلا أن هذا الرقم لم يكن ليشكل في كثير من الاحيان دلالة على الانتماء الطوعي، ذلك لأن هذا الاتحاد كان ليمثل جزءاً أو امتداداً للنظام الحاكم ورغبته في تعزيز حكمه.

إن هذا الاتحاد قدم إنجازات في ميادين مختلفة لكن أهمها أنه قدم الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الامية والتدريب، فضلاً عن الإنجازات الأهم فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية حيث شارك هذا الاتحاد في مؤتمر (بيجين) عام ١٩٩٥، وقد وضعت على أساسه الاستراتيجية العراقية للنهوض بالمرأة، ومن أجل إنجاز هذه الاستراتيجية تم تشكيل لجنة مقرها في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ولكن الواقع



يشير الى أن عمل هذه اللجنة لم يكن ليحقق الكثير مع كونه تحت التوجيه والسيطرة والمباشرة للنظام القائم (زهدي ، ٩٧).

ومع ما شهدته العراق من أحداث خطيرة للمدة ما بين (١٩٨١-٢٠٠٣)، تمثلت بالحرب العراقية الايرانية وفترة العقوبات الاقتصادية، فأن مثل هذه التطورات كان لابد أن يكون لها تأثير على حالة المرأة العراقية، وإذا كانت المرأة العراقية قد حققت بعض الانجازات إلا أنها قد واجهت صعوبات وتحديات كبيرة، جعلتها تفقد الكثير من الفرص وهذا ما نراه قد انعكس على مشاركتها السياسية التي انخفضت خلال فترة التسعينيات نتيجة ضغوط الأوضاع الاقتصادية المتزايدة لتشكّل تراجعاً عما حقّقه في السنوات السابقة.

المبحث الثاني

الواقع الاقتصادي للمرأة في العراق

العامل الاقتصادي له تأثير كبير على الجانب السياسي، إذ أنه يؤثر على القوانين والتشريعات التي تسنها الدولة، الأمر الذي ينعكس على المرأة ومشاركتها. إذ أنه في الخمسينيات من القرن الماضي، طور العراق برنامج تنمية اقتصادية واجتماعية أضاف شركات النفط خلال هذه الفترة ظهرت النساء جنباً إلى جنب مع الرجال المشاركين في المجال الصناعي، فقد يعمل الرجال في مجالات ومصانع الشركة.

ويختلف المجتمع العراقي عن البلدان الأخرى في أنه سن تشريعات قانونية بشأن المساواة بين الرجل والمرأة وأكدت على حقوقهما قانون العمل رقم ١٥١/١٩٧٠ وقانون العمل رقم ٨١/١٩٨٧ (هاني ٢٠١٧ ، ٦٢٢)، وعليه فان إن مسألة إدماج المرأة في عملية التنمية وتحسين وضعها يعد عنصراً حاسماً في أي استراتيجية تسعى الى إشاعة الديمقراطية، واعتماد مشاركة الجميع في الحياة السياسية ويعد أمراً أساسياً أيضاً لتحقيق كل الامكانيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن السياسية من منطلق التكامل بينهما.

وعليه فقد تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين، المطلب الأول بنية الاقتصاد العراقي حتى عام ٢٠٠٣، اما المطلب الثاني دخول المرأة مجال العمل.

المطلب الأول : بنية الاقتصاد العراقي حتى عام ٢٠٠٣

الاقتصاد العراقي شأنه في ذلك شأن اقتصاديات معظم البلدان النامية اتسم بكونه اقتصاد متخلف (الحلفي ٢٠١٥،٣)، حيث كان يوصف بأنه اقتصاد وحيد الجانب يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة من حيث قوة العمل الموظفة، ومن حيث نسبتها الى الدخل القومي (الحلفي ٢٠١٥ ، ٢١)، وكذلك أن الاقتصاد العراقي قد تميز في فترة العهد الملكي، بالتبعية الاقتصادية حيث عمقت السياسة البريطانية التناقضات بين القوى الاجتماعية، وعملت على تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد الانتاج الى اقتصاد الاستهلاك وقامت بتصدير رؤوس الاموال والاستثمارات، فضلاً عن تأسيس البنوك وتقديم القروض لكي تضمن من جعل العراق سوق للبيع وتابع يزودها بالمواد الخام (الحلفي ٢٠١٥ ، ٢١).

ويعد اكتشاف النفط بكميات تجارية في العام ١٩٢٧، نقطة البداية في تغيير الاقتصاد العراقي في أوجه عديدة، ودفعه نحو طريق النمو على الرغم من أن العراق لم يبدأ الانتاج إلا في عام ١٩٣٤، فقد برزت اهمية النفط ليس من الناحية الاقتصادية فقط، من حيث إنه يوفر مورداً رخيصاً للقوى المحركة والمواد الخام اللازمة لتحسين الصناعة والزراعة و وسائل النقل، وكذلك عن تطوير الفرص من حيث استخدام الايدي العاملة، وايضاً برزت أهمية النفط من الناحية السياسية، اذ كان لتدفق النفط في العراق في انعش



الاقتصاد في اجمالي المنطقة العربية وجعلهم يتطلعون الى رفاهية اقتصادية (عطية ، ٢٦٦).

وخلال فترة الخمسينيات من القرن العشرين شهد العراق مرحلة من التنمية، إذ تم وضع الخطط التنموية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، على أثر زيادة واردات الدولة من شركات النفط العاملة، فقد تم وضع عشرة خطط استثمارية متوسطة المدى، وفي هذه الفترة تم إنشاء مجلس خاص لمتابعة هذه الخطط عرف بأسم (مجلس الاعمار) فقد كان تابعاً لوزارة التخطيط، اذ تحققت في تلك الفترة قفزة نوعية هائلة ظهرت مؤشراتها ونتائجها من خلال تطبيق هذه الخطط، وانعكست أثارها الاقتصادية والإجتماعية في معظم مجالات الحياة (شريجي ٢٠١٥ ، ٥١)، إذ أنه في هذه الفترة كان التغيير الاقتصادي هو التغيير الأكثر بروزاً لعملية التنمية وليس التغيير البشري (هادي ، ١١١).

ففي هذه الفترة ظهرت صورة المرأة على خلاف العهود السابقة، التي كان من الصعب خروج المرأة الى العمل بسبب قيود الحجاب والعادات والتقاليد، فقد صورت صورة المرأة التي تشارك الرجل في أعمال الحقل والمعمل وتؤدي الخدمات للمجتمع، يتأثر الاقتصاد العراقي بشدة بدرجة التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ، حيث إن طبيعة نمط الإنتاج والأداء الاقتصادي في العراق هي قاعدة الريع ونمو اقتصادي ضعيف. تركز القيم الثقافية المحافظة ، مثل دور الحفاظ على الأسرة ، على الأدوار التكميلية بين الرجل والمرأة بدلاً من المساواة. بشكل عام مؤشر العادات والتقاليد أو (القيم الاجتماعية)، من الأسباب المهمة التي أدت إلى ضعف مشاركة المرأة العراقية في سوق العمل وتدني نسبة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية الطبيعية الريفية للاقتصاد الوطني العراقي ، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي ، وهشاشة هيكل الإنتاج ، وتباطؤ التنمية الاقتصادية في العراق، انتشار الفقر والبطالة والدخل والدخل ، وانعدام العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد يؤثر سلباً على التمكين الاقتصادي للناس بشكل عام ، ولا سيما النساء، ولا يمكن تحليل دور المرأة في المجال الاقتصادي دون الإشارة الى الأوضاع السياسية- الاجتماعية التي ألفت بظلالها على واقع المشاركة الاقتصادية للمرأة، فقد ظهرت صورة المرأة التي تشارك الرجل في اعمال الحقل والمعمل وتؤدي الخدمات للمجتمع إبان مرحلة التنمية في نهاية الستينات والسبعينات حتى بداية الثمانينات من القرن الماضي وهي تاريخ الحرب إذ كان على المرأة ان تملأ الشاغر الذي تركه الرجل في دوائر الدولة والمؤسسات وبعد الثمانينات برزت صورة الأم (المرأة اداة الانجاب وذلك لتخدم هدفاً سياسياً وهو تعويض النقص الحاصل في الهرم نتيجة الموت بسبب الحرب، وهذا يعني أن هناك اهدافاً سياسية تقف وراء رسم صورة المرأة واتجاهها وهو ما يؤكد (ادوارد سعيد) عندما يذكر بأن الصورة هي نتاج معرفي يتم في سياق علاقة إلحاقه ما بين المعرفة والسلطة وهي غير بريئة

من املاءات سياسية، ويرى أن كل معرفة هي استجابة واعية أو غير واعية لإملاءات سياسية (جميل ، ٤٧).

فقد تأثرت المرأة بشكل مباشر جراء الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق ومن ثم الحروب والنزاعات التي توالى بعد سقوط النظام، فقد أدت هذه الحروب الى الانخفاض الحاد في الدخول الحقيقية بالنسبة لذوي الدخل المحدود والمتوسط، وارتفاع تكاليف المعيشة مما يجعل التعليم ترفاً لا تحتمله الأسر ذات الدخل المنخفض، وفي مراحل انخفاض الدخل تميل الأسر العراقية الى توفير التعليم للأبناء الذكور دون الإناث مما أدى الى ارتفاع نسبة الأمية بين النساء وانخفاض معدل الاستيعاب في التعليم، كما أن تضيق فرص التعليم أمام النساء سيقول من قدرتهن التنافسية في سوق العمل ويسهم في ارتفاع معدل البطالة بينهن وتدهور وضعهن الاقتصادي والاجتماعي (شلاش ٢٠٠١ ، ١٣).

وعلى الرغم من أن التنمية التي تزامنت مع الحرب قد ترتبط بعلاقة قوية مع دخول المرأة الى سوق العمل لقاء أجر، وتزداد قوة هذه العلاقة في الدوائر والمؤسسات الحكومية، إلا أن دخول المرأة الى سوق العمل في العراق رافقه بروز ظاهرة التمييز الجنسي في التعليم والعمل الذي يشير الى اقضاء النساء عن عدد من المهن عند الدخول الى سوق العمل (عبد الحسين ٢٠٠٦ ، ٦٦).

واسهمت عدد من العوامل في الحد من مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي (يونامي ٢٠٠١ ، ٨-١٠):

١. التقسيم التقليدي للعمل: لا تزال هنالك قيم تقليدية يؤثر استمرار عمل المرأة في المنزل والرجل في الخارج في المجتمع العراقي على مشاركة المرأة الاقتصادية في العراق

٢. انعدام الأمن: مئات الآلاف من العراقيين يعانون من أعمال عنف في حياتهم بسبب العديد من الحروب وتدهور الأوضاع والعنف والعقوبات والصراعات الداخلية كذلك أثرت على الواقع الاقتصادي للبلد مما أسهم في تقليل فرص العمل وهو ما أثر على النشاط الاقتصادي للمرأة المحددة سلفاً بأنماط معينة من العمل نتيجة العادات والتقاليد لتواجه بالنتيجة سوق عمل شحيح غير قادر على استيعابها.

٣. انعدام فرص التربية والتعليم: أن الوضع السياسي وسلسلة الحروب غير المنتهية التي خاضها العراق أسهمت في تخفيض الانفاق على التعليم لصالح الدفاع وفي أوقات الحروب حملت النساء وطأة الانخفاض المستمر في الانفاق على التعليم من حيث القراءة والكتابة والتعليم والعمالة، حتى وصل معدل الأمية في صفوف النساء الى ضعف معدل الرجال، بسبب التفضيل التقليدي لتعليم الأولاد على البنات، في أوقات

الحروب والأزمات مما أسهم في انتاج أجيال أمية من النساء غير مؤهلات لدخول سوق العمل أو المنافسة الوظيفية.

٤. القطاع الخاص غير المتطور: يتسم القطاع الخاص في العراق بالضعف والتدهور بسبب الاهمال المالي والتنظيمي وانعدام الشفافية والوضع الأمني غير المستقر وعدم وجود اطار قانوني داعم مما يؤدي الى صعوبة وصول العاملين في القطاع الخاص الى الضمان الاجتماعي والاجازات أكثر مما يواجه موظفو القطاع العام لذلك تختار الكثير من النساء طلب التوظيف في القطاع العام.

٥. الممارسات التمييزية: تشير بعض التقارير الدولية بشأن التمييز ضد المرأة في التوظيف والترقيات والادارة الى عدم المساواة في المعاملة والأجر للمرأة في القطاع الخاص، وهناك أسباب كثيرة بعضهم يبررها بأهلية الرجل على المرأة لأنه نادراً ما يحتاج الى اجازات بناءً على احتياجات رعاية الأطفال مثلاً، وهذه السياسات التمييزية قللت من فرص المرأة في الحصول على عمل في ظل عدم وجود ضمانات لذلك.

المطلب الثاني : المرأة ودخولها مجال العمل

لا يمكن معالجة النهوض بالمرأة في العراق إلا من خلال مشاريع التنمية الوطنية الشاملة التي تضمن المساواة والعدالة الاجتماعية وتضمن الاستخدام الأمثل للموارد البشرية (محمد ،١٣)، كما أن جذب المرأة الى العمل خارج المنزل مقابل أجر، له مدلول سياسي واجتماعي فضلاً عن مدلوله الاقتصادي (الزبيدي، ٢٥٦)، لقد تميز العراق بأنه كان سابقاً بتشريعاته القانونية التي تساوي بين المرأة والرجل في مجال العمل مثل قانون العمل رقم (٥١) لسنة (١٩٧٠)، الذي أستبدل فيما بعد بقانون رقم (٨١) لسنة (١٩٨٧)، والذي تضمن فقرات مهمة شكلت حماية لحقوق المرأة العاملة في العراق ومساواتها مع الرجل في الاجور، فضلاً عن التأكيد على ضمان حقوقها في حالات الحمل والولادة (زويني والشمري ، ٧٥).

ومع بداية الحرب العراقية الايرانية في عام ١٩٨٠، كان على المرأة ملء الكثير من الفراغات التي خلفها الرجل بعد انخراط مليون رجل أو ما يزيد عليه في القوات المسلحة أبان تلك الحرب، ولقد أظهرت المرأة العراقية تفوقاً كبيراً يمكن أن يؤشر تاريخياً بأنها استطاعت أن تدير الجهد المدني، وحافظت على بنية المجتمع ومنعته من الانهيار بفعل دورها المتميز داخل الاسرة، فهي الاب والام وهي المسؤولة عن تلبية كل الاحتياجات اليومية للأسرة (الفتلاوي ٢٠٠٦)، وعادت لكي تتدهور بشكل ملحوظ أبان

مرحلة التسعينيات ومرحلة العقوبات الإقتصادية وما رافقه من انخفاض حاد في الاجور الحقيقية، مما أدى الى تزايد انسحاب المرأة من العمل، ومع الإشارة إلى أن المرأة وفي المرحلتين السابقتين لم تتمكن من المشاركة بصورة كبيرة في سوق العمل بالشكل الذي يتناسب مع حجمها، كما يوضحه الجدول رقم (٢) وهو يبين وجود نسب متدنية جداً للمرأة في سوق العمل.

جدول رقم (٢): نسبة النساء العاملات في دوائر الدولة العراقية

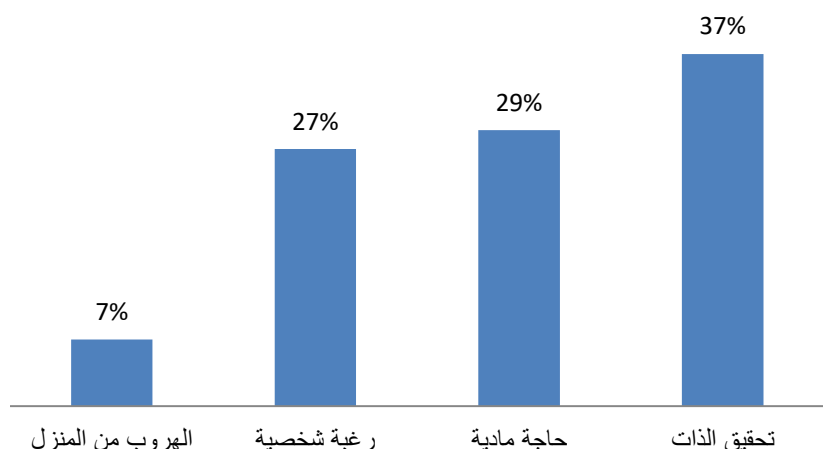
ت	السنة	عدد النساء	المجموع الكلي (رجال ونساء)	النسبة المئوية
١	١٩٨٧	٢٧٨١٥٦	٩٠٠٥٣٢	٣٠,٨٨%
٢	١٩٨٨	٢٨٠٤١٤	٩٤٣٩٣٨	٢٩,٧%
٣	١٩٩٠	٩١٧٩٩	١٤٤٣٦٩	٦٣,٦%
٤	١٩٩٢	٣٠٥٨٢٤	٨٢٥٩٠٥	٣٧%
٥	١٩٩٣	٣١٣٠٠٨	٨٢١٠٦٣	٣٨,١%
٦	١٩٩٤	٣٢٢٧٦٦٦	٨٣١٥٢٣	٣٨,٨%
٧	١٩٩٥	٣٣٨٠٠٩	٨٥٤٠٩٣	٣٩,٦%
٨	١٩٩٦	٣٣٧٤٠٨	٨٥٤٠٤٤	٣٩,٦%
٩	١٩٩٧	٣٤٦٨٠٥	٨٧٤١٥٧	٤٠,٢%
١٠	١٩٩٨	٣٤٨٧١٢	٨٨٢٣٤٤	٤١,٥%
١١	١٩٩٩	٣٤٩٩٠٣	٨٨٤٥١٦	٤١,٨%
١٢	٢٠٠٠	٣٥١٣٣٥	٨٨٥٦٠٥	٤١,٩%
١٣	٢٠٠١	٣٥٢٢١٠	٨٨٧٧٠٧	٤٢,٢%
١٤	٢٠٠٢	٣٥٥٦٠٧	٨٨٧٠٩٩	٤٣,٥%

Source :Committee o the Elimination of Discrimination against Women CEDAW 19 ,(October 2002 ,p.17

وللاستدلال على واقع المرأة العراقية خلال العقدين الاخيرين يمكن الاستشهاد بما جاء في وثيقة «الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة العراقية» الصادرة عام ١٩٩٧ من قبل اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة، وقد كان الاتحاد العام لنساء العراق عضواً فيها، فهي تؤكد انحساراً كبيراً في دور المرأة وتراجعاً في مساهماتها في الحياة العامة، فضلاً عن ذلك اضطرار أعداد كبيرة من النساء العراقيات الى التخلي عن الحياة العملية للتفرغ

لشؤون الأسرة، من أجل النهوض بأعباء الحياة اليومية والعمل على تأمين المتطلبات اليومية للأسرة والاطفال بشكل خاص، تدهور الوضع النفسي والصحي للمرأة من جراء معاناتهن اليومية بسبب نقص الغذاء والدواء، ونقص الاحتياجات الانسانية الاساسية للعائلة وللمرأة بشكل خاص، كما هو موضح بالشكل رقم (٢) (ادورد ،٢)

شكل رقم (٢): يوضح اسباب دفع المرأة للعمل



مخطط من عمل الباحثة بالاعتماد على الوثيقة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة العراقية الصادرة لسنة ١٩٧٧

إذ أن أكثر الصعوبات التي تواجه المرأة في مشاركتها في العمل هي الاجور التشجيعية من قبل الآخرين والضمان الاجتماعي والاقتصادي، ونظرة المجتمع تعدد الاطوار بالشعور بعدم الثقة وكما موضح في جدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) : يوضح الصعوبات التي تواجه المرأة في العمل

الصعوبات	النسبة المئوية
الاجور	٨%
التشجيع من قبل الآخرين	٢٦%
الضمان الاجتماعي والاقتصادي	١٦%
نظرة المجتمع	٣٠%
تعدد الاطوار	١٢%
الشعور بعدم الثقة	٨%

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد عمار سعدون سلمان، الدور التنموي للمرأة في ظل التحديات الامنية والإقتصادية والإجتماعية العراق بعد عام ٢٠٠٣ نموذجا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١١، ج٢١، ٢٠٢٢، ص٤٨.

كل هذه الاسباب فضلا عن مفاضلة الرجل على المرأة لعبت دورا كبيرا في اضعاف دور المرأة العراقية في المشاركة في العمل^(١).

(١) عمار سعدون سلمان، المصدر نفسه، ص ٤٧-٤٨.

الخاتمة:

بين لنا الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العراقية من عام (١٩٢١-٢٠٠٣) ان هناك ضعفاً في مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية، وكذلك ضعف في سلوكها الانتخابي سواء على مستوى الترشيح أو على مستوى التصويت، فضلاً عن أنها حتى وان كانت موجودة داخل مجلس النواب العراقي كممثلة للشعب وللمرأة بشكل خاص، إلا أن وجودها كان عددياً أكثر مما هو نوعي، وهذا الضعف يعود الى عوامل عدة، فهناك عوامل موضوعية تتعلق بالقيود الثقافية والاجتماعية، المفروضة على المرأة في المجتمع، كما ان هناك عوامل ذاتية تتعلق بموقف المرأة نفسها من العمل السياسي .